كلمة ونص

يونس خلف

جدول اجتماع حكومي!

على أي أساس ووفق أي قياس يحدد أصحاب الشأن والقرار مصالح الناس؟ أي القرارات والمشاريع لها الأولوية باعتبارها الأكثر مساساً بحياة الناس، أي القرارات والإجراءات يمكن تأجيلها باعتبارها غير ملحة ولها آثار سلبية وقاسية؟

نطرح مثل هذه الأسئلة كلما صدر قرار عن الحكومة وكلما علمنا بمشروع عمل إداري أو إجراء أو زيادة أسعار وفي كل مرة نكرر السؤال ونحن نشعر بفقدان رجع الصدى.

نتوقف أمام مخرجات اجتماعات مجلس الوزراء، ماذا تنتج، وماذا تعالج، وماذا تضيف كل مرة عن سابقاتها من اجتماعات؟ ولطالما كان هذا السؤال أيضاً: لماذا هذا التخبط والارتباك في القرارات، وهل يعقل أن ننشغل سنوات وأسابيع وأياماً ويبدو كل ساعة ولحظة بمسارات وظيفية وإصلاحات إدارية وورشات عمل لخدمة التنمية الإدارية ونحن نعلم أن معاناتنا الحقيقية هي الوظيفة العامة في الدولة، وكيف يجب أن نحافظ على ما تبقى من الخبرات والكفاءات، وكيف نعمل على تحسين واقع الموظف ونحفزه على العمل والإنتاج، وكيف نجعله يشعر بالعدالة وتكافؤ الفرص، ولعل الأكثر أهمية أن يشعر بالانتماء للوظيفة العامة والاستقواء بها. هل يعقل أن ينصرف معظم الجهد والوقت لمسائل قبل غيرها رغم أنها أقل أهمية ومساساً بحياة المواطن؟ أي دافع أو مبرر أو معيار يجعل من قضايا إدارية شأناً حيوياً يفوق بأهميته لقمة العيش والدواء والماء والكهرباء؟

صحيح إن الظروف صعبة والتحديات كبيرة وما جرى خلال سنوات الحرب يجعلنا نقتنع أن الاستمرار بالحياة ومواجهة هذه التحديات هو إنجاز بحد ذاته، لكن الصحيح أيضاً أن ثمة خللاً في ترتيب الأولويات، هو خلل في المنطق وفي فهم ما يهم الناس وما لا يهمهم، خلل في التصور والرؤية ومنهجية العمل إضافة إلى قصور كبير وضعف واضح في المبادرة وابتكار الحلول.

لقد آن الأوان كي نضع المزاج الشعبي وقياس الرأي العام والمتطلبات الأساسية للناس في أولى أولويات عملنا والذهاب إلى ما يعزز الثقة لديهم بأن الدولة هي الضمانة وذلك من خلال تقديم أي شيء يمكن أن يخفف من المعاناة وهذا ما يجب أن يكون في رأس القائمة لأي جدول لاجتماعات مجلس الوزراء.

ازدياد ظاهرة نبش أكياس القمامة بحثاً عن مواد قابلة للتصنيع بحمص

مدير النظافة لـ«الوطن»: تشكيل دوريات مشتركة ومصادرة ٤٠ عربة «طنبر»

| حمص - نبال إبراهيم

تنتشر ظاهرة نبش القمامة بحثاً عن مواد قابلة للتصنيع في أحياء مدينة حمص بشكل كبير وتزداد يوماً بعد يوم بحيث باتت مؤرقة ومزعجة للأهالي، نظراً لما تخلفه هذه الظاهرة من أذى بيئي وصحي على المواطنين نتيجة لانتشار القمامة في الشوارع وأرصفتها، علاوةً على التأثير في جمالية المدينة.

عشرات شكاوى المواطنين وردت إلى «الوطن» خلال الآونة الأخيرة تتحدث بمجملها عن معاناتهم من هذه الظاهرة واضطرارهم في صباح كل يوم إلى تجميع القمامة المتناثرة أمام منازلهم وعلى أرصفة شوارعهم وتنظيفها، إثر قيام نباشي القمامة تحت جنح الظلام بنبش أكياس القمامة التي أحكموا إغلاقها مستقلين دراجات هوائية، بهدف عثورهم عن مواد قابلة للتصنيع، لافتين إلى أن الكثير من هؤلاء النباشين يقومون بجر عربات جر (طنابر) ويمتهنون نبش القمامة كعمل يقتاتون منه في وضح النهار.

غرامات مالية على كل من يتم ضبطه وهو ينبش القمامة

بدوره أكد مدير النظافة في مجلس مدينة حمص عماد الصالح لـ«الوطن» أن هذه الظاهرة منتشرة ليس في حمص فقط وإنما في باقي المحافظات، لافتاً إلى أن هذه الظاهرة باتت مؤرقة وشكوى الأهالي منها محقة وتحتاج لتكاتف جميع الجهود المجتمعية، موضحاً أنه يتم اتخاذ جميع الإجراءات والإمكانيات المتاحة للحد من هذه الظاهرة، كما تتم الاستفادة من كل الخطوات التي يتبعها باقي المحافظات للحد منها ومعالجتها.

وأشار الصالح إلى أن مديرية النظافة وجهت كتاباً إلى محافظة حمص لتشكيل دوريات مشتركة من مجلس المدينة والشؤون الاجتماعية والعمل وقيادة الشرطة، وذلك على غرار مدينة دمشق لمعالجة هذه الظاهرة وفق القانون ٤٩ لعام ٢٠٠٤، لافتاً إلى أن قلة عدد كادر المراقبة ومساحة المدينة الواسعة تجعلان المهمة صعبة، مشدداً على ضرورة التزام الأهالي بمواعيد رمي القمامة من الساعة التاسعة مساء حتى السابعة صباحاً.

ولفت الصالح إلى أن نباشي القمامة يؤثرون في عمل عمال النظافة بالمديرية ويتسببون بمضاعفة الجهود لتجميع القمامة المتناثرة التي تسببوا بها، مؤكداً أن المديرية تقوم بتجميع القمامة من كل أنحاء المدينة بشكل يومي، وتقوم بنقل نحو ٨٠٠ طن منها يومياً إلى المطامر الصحية.

وكشف الصالح عن مصادرة ٤٠ عربة تجرها الحيوانات مصادرة نهائية خلال الآونة الأخيرة، وسيتم تغريم كل من يتم ضبطه وهو ينبش القمامة بغرامات مالية وفق القانون واتخاذ كل الإجراءات بحقه وفق الأنظمة والقوانين.

فلاحو الحسكة يطالبون بالإسراع بإحداث مركز لتسويق أقطانهم

| الحسكة - دحام السلطان

طالب فلاحو الحسكة بالإسراع بإحداث مركز لتسويق أقطانهم لهذا الموسم بعد البدء بجني المحصول اعتباراً من أول أيام الأسبوع الماضي في مختلف مناطق زراعته على امتداد الرقعة الجغرافية الزراعية من المحافظة، وفي ضوء قرار رئاسة الحكومة المستند إلى قرار اللجنة الاقتصادية والقاضي بتحديد سعر محصول طن القطن الواحد بـ١٠ ملايين ليرة، ما اعتبره الفلاحون سعراً مجزياً نسبياً وفيه هامش ربح مناسب نوعاً ما إذا ما قيس بأسعار المحصول في الموسم الماضي.

وأكد الفلاحون خلال مطالبهم عبر «الوطن»، أن على الحكومة الإسراع بإحداث مركز حكومي في المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش العربي السوري لتسويق المحصول، كي لا يكونوا عرضة لابتزاز تجار السوق السوداء، وفي ضوء وجود جهات أخرى أيضاً غير رسمية على الأرض لتقوم بشراء المحصول منهم بالسعر التي تحدده هي وبشكل قسري، وكي لا يتكرر المشهد ذاته فيما حصل معهم خلال تسويق محصول القمح في الماضي، بعد فشل المساعي الحكومية بإحداث مركز لتسويق القمح في منطقة «جبل كوكب» بريف الحسكة، الذي كان بدوره سيعمل على تغطية كامل مساحة الرقعة الجغرافية في الأرياف الجنوبية والشرقية والغربية لمدينة الحسكة.

من جانبه بيّن عبد الحميد الكركو رئيس اتحاد فلاحي المحافظة، أن مطلب الفلاحين بإحداث مركز لتسويق أقطانهم على رأس الأولويات والاهتمام والمطالب في اجتماع اللجنة الزراعية الأخير الذي ترأسه محافظ الحسكة، موضحاً أن محصول القطن هو محصول إستراتيجي لا يقل شأناً عن محصول القمح والمحاصيل الإستراتيجية الأخرى بالمحافظة، لذلك تركز مطلبنا على إحداث مركز تجميعي وبالسرعة القصوى للأقطان في مركز الثروة الحيوانية بريف القامشلي قبل أن يتم نقله وتسويقه إلى محافظات حلب أو حماة أو حمص عن طريق ناقل «مورّد» أو بالطريقة التي ترتئيها الحكومة في ضوء التسعيرة التي تعتبر مجزية ومشجعة للتسويق، مع لحظ وضع تسهيلات لعملية التسويق وإيجاد ضوابط قانونية لأجور النقل والتحميل والعتالة، ما سيعمل على حل هذه الإشكالية بعملية التسويق وتجنب أي أثر قد ينعكس سلباً على الفلاح.

بدوره أكد مدير زراعة الحسكة علي خلوف الجاسم، أن عملية جني المحصول قد باشرت عملها في معظم المساحات المزروعة، وبحسب تراتبية مواقع توزّع العين وأبو راسين وتل براك والقامشلي والقحطانية والعبيدية والدرباسية ومركدة، في ضوء المستوى العام للإنتاج الذي يؤكد أنه جيد وبتقديرات أولية مريحة نوعاً ما في ضوء المساحات المزروعة بالمحصول التي وصلت إلى ٦١٣٥ ألف هكتار والمقطوف منها مساحته ١٥٠٠ هكتار، والكمية المقطوفة ٤١٠٠ طن من أصل حجم المساحة المخططة البالغة ٦٨٠٠ هكتار.

ولفت مدير الزراعة إلى أن الدوائر الفرعية والوحدات الإرشادية داخل وخارج المديرية جاهزة لقطع المناشئ الخاصة بالتسويق في ضوء مطالبة الفلاحين بإحداث مركز تجميعي لتسويق المحصول في أحد المراكز الحكومية الواقعة تحت سيطرة الجيش العربي السوري، ولاسيما مركز الثروة الحيوانية التابع لفرع المؤسسة السورية للحبوب بريف القامشلي.

يُشار إلى أن حجم المساحات المزروعة بالمحصول وصل خلال العام الماضي إلى ٥٩١٠ هكتارات، وبلغ حجم الإنتاج ١٨ ألف طن، وزيادة المساحة المزروعة لهذا العام بأكثر من ٢٠٠ هكتار، وسعر الطن الواحد من المحصول وصل إلى ٤٠٠٠ ليرة، ولم يتم شراء أي كمية من المحصول نتيجة لعدم وجود مركز للتسويق.

٧٠ ألف قاطن في الريف المحرر.. وأغلقنا مراكز الإيواء في حماة ونُقِل قاطنوها إلى مدينتي خان شيخون والمعرة

محافظ إدلب لـ«الوطن»: العمل على فتح مدن وقرى جديدة لعودة الأهالي بظروف مؤاتية

| محمد منار حميجو

كشف محافظ إدلب ثائر سلهب أنه يتم العمل على فتح قرى ومدن جديدة في الريف المحرر لإعادة الأهالي إليها وذلك عندما تكون الظروف مؤاتية لذلك، مشيراً إلى أنه حالياً في الريف المحرر نحو ٧٠ ألف شخص وهذا يدل على عودة الكثير المواطنين إلى بلداتهم وقراهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن سلهب أنه تم إغلاق مراكز الإيواء في حماة والتي فيها أهالٍ من إدلب وتم نقلهم إلى مدينتي خان شيخون والمعرة بعدما تم تأمين منازل لهم إضافة إلى تقديم العون لهم من معونات وغير ذلك، مشيراً إلى أن الهدف من ذلك هو التخلص من مراكز الأيواء.

ولفت إلى أن هناك العديد من الأشخاص يضطرون للقدوم إلى مناطق سيطرة الدولة تهرباً سواء للمعالجة الصحية أو لسكن نتيجة تعمد التنظيمات الإرهابية إغلاق المعابر، مشيراً إلى أن المعبر من طرفنا مفتوح بشكل دائم لدخول أي مواطن إلى مناطق سيطرة الدولة، مضيفاً: نتمنى أن نمد يد العون لكل مواطن سوري في أي بقعة ولكن الأمور لا تروق للطرف الآخر.

غرف مسبقة الصنع في بعض المدارس لاستيعاب ازدياد أعداد الطلاب

وفيما يتعلق بالموضوع الخدمي بيّن سلهب أن المكتب التنفيذي صدق العديد من المشروعات المتعلقة بتعبيد الطرقات وذلك من باب تسهيل تقديم الخدمات للمواطنين مثل تصديق مشروع إصلاح لوصلات طرقية في بلدة القمانفة في الريف المحرر وهناك تصديق لمشروع إصلاح وترميم الطريق العام في رأس العين في مدينة أبو ضهو كما تم التصديق على ترميم وإصلاح طريق العوجة أبو الضهور وغيرها من الطرق التي يتم العمل على إصلاحها وترميمها، كما أنه تم التصديق على تأهيل مدرسة.

وفيما يتعلق بموضوع التربية أكد أن الأمور جيدة لكن هناك زيادة في عدد العائدين وبالتالي هناك الحاجة إلى المزيد من الصفوف لاستيعاب الأعداد العائدة، مؤكداً أنه تم وضع غرف مسبقة الصنع في بعض المدارس مع تأمين مدرس، مشيراً إلى أنه يتم إيجاد حلول سريعة لأي طارئ من الممكن أن يحدث.

وبين أنه قريباً سيتم الانتهاء من إجراءات تأمين مستلزمات الزراعة للفلاحين باعتبار أن التوزيع بدأ بشكل مبكر، مشيراً إلى أن الهدف أن تتم فلاحة هذه الأراضي بشكل مبكر باعتبار أن المناخ في حالة ملائمة لمثل هذا الموضوع، وبالتالي تم العمل على تسريع الإجراءات المتعلقة بالقطاع الزراعي حتى يكون هناك استثمار صحيح لكل الأراضي وزرعها في الوقت المناسب.